ورقة تقديمية حول

توطين المساعدات الإنسانية

Localisation of Humanitarian Aid

مقدمة:

يتزايد الاعتراف بالجهات الفاعلة المحلية باعتبارها لاعباً أساسياً في الاستجابة الإنسانية، حيث أن قربها الجغرافي والثقافي يجعلها من أوائل المستجيبين في حالات الطوارئ. وفي بعض الأزمات تكون وحدها القادرة على توصيل المساعدات الإنسانية.

إن النظام الإنساني الدولي قد تم بناؤه من قبل الجهات الفاعلة الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية بمشاركة ضعيفة من الجهات المحلية على الرغم من الأهمية الواضحة لها؛ ولذلك ظهرت مطالبات بإعادة النظر لضمان مشاركة فاعلة لمقدمي الإغاثة الإنسانية المحليين، والمنظمات غير الحكومية المحلية، باعتبارها احد الركائز الأساسية للاستجابة الإنسانية الشاملة. وعليه أطلقت القمة العالمية للعمل الإنساني والتي عقدت في تركيا عام 2016 الشرارة الأولى للحث على العمل لتعزيز الطابع المحلي للعمل الإنساني.

كما حددت الصفقة الكبرى (The Grand Bargain) وهي اتفاق بين أكبر المانحين في العمل الإنساني عددا من الالتزامات التي تساهم في تحسين فعالية العمل الإنساني وكفاءته والتأكد من ضم الشركاء الوطنيين والمحليين إلى عمليات صنع القرار في أي استجابة إنسانية، وتقديم المساعدة وفقا للمبادئ الإنسانية، كما حددت هدفًا يتمثل في توفير 25٪ من التمويل الإنساني للمنظمات الأهلية المحلية "بشكل مباشر قدر الإمكان"

مفهوم توطين المساعدات الإنسانية:

اقتصر مفهوم توطين المساعدات الإنسانية في القطاع الإنساني لعدة عقود على ما يعرف ببناء القدرات والموارد المحلية، ولكن جميع المشاورات الإقليمية التي سبقت القمة العالمية للعمل الإنساني لعام 2016 حاولت جاهدة إيجاد حلول مناسبة لمواجهة النقص في التمويل الإنساني العالمي لجعل النظام الإنساني أكثر فعالية وملاءمة للسياقات والثقافات المختلفة. ومن هنا برز مفهوم توطين المساعدات الإنسانية والذي يمكن تعريفه على أنه **عملية تشارك فيها مختلف الجهات العاملة في العمل الإنساني (الجهات المانحة، وكالات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية) بهدف إعادة الفاعلين المحليين إلى مركز الاستجابة وبدور أساسي أكبر.**

يمكن للتوطين أن يأخذ عدة نماذج منها:

- **زيادة عدد الشراكات بين الممثلين المحليين والدوليين على أن تكون شراكات حقيقية ومنصفة للجهات الفاعلة المحلية.**
- **تعزيز زيادة التمويل والتمويل المباشر من قبل الجهات المانحة.**
- **تعزيز دور الجهات المحلية في تقديم وتنسيق المساعدات.**

ويعتمد توطين العمل الإنساني بشكل كبير على الجهود المبذولة من قبل الجهات الفاعلة (منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية المحلية) بحيث يضم جميع الأدوار والمهام التي تتحملها الجهات المعنية بالمساعدات بما في ذلك المنظمات الغير حكومية والمنظمات الدولية وممثلي الوكالات الأممية.

الهدف العام لتوطين المساعدات الانسانية:

الهدف العام للتوطين هو تحسين الاستجابة الإنسانية، وضمان وصول جميع المحتاجين إلى مساعدة إنسانية سريعة وجيدة ومؤثرة ومستدامة تتسم بالكفاءة والفعالية. إن الجهات الفاعلة المحلية هي المفتاح لهذا ولها نقاط قوة متميزة، لأنها تلعب في كثير من الأحيان دورًا حاسمًا في ضمان الاستجابة المبكرة والوصول والقبول من قبل الفئات المستهدفة. وبناء على ذلك فإن الأهداف المحددة للتوطين تكمن في زيادة الاستثمار في الجهات الفاعلة المحلية وتحسين الشراكات والتنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية، حيث أن التوطين يتطلع إلى التوازن بين العمل المحلي والدولي من أجل تعظيم المزايا النسبية لكليهما، وزيادة فعالية الاستجابة الإنسانية.

وفيما يلي التزامات التوطين كما تم ذكرها في الصفقة الكبرى:

- زيادة ودعم الاستثمار لعدة سنوات في القدرات المؤسسية لمزودي الخدمات الإنسانية المحليين والوطنيين.
- إزالة أو تقليص العوائق التي تمنع المنظمات والجهات المانحة من الشراكة مع مقدمي الخدمات الإنسانية المحليين والوطنيين.
- إدراج مزودي الخدمات الإنسانية المحليين والوطنيين في آليات التنسيق الدولية.
- تحقيق نسبة لا تقل عن 25 في المئة من التمويل الإنساني للمنظمات الأهلية.
- تطوير وتطبيق معيار لتعزيز الطابع المحلي للمعونة الإنسانية من خلال قياس التمويل المباشر وغير المباشر لمقدمي الخدمات الإنسانية المحليين والوطنيين.

أهمية تعزيز الطابع المحلي للعمل الإنساني:

الاستجابة السريعة: إن المنظمات الأهلية العاملة في المجال الإنساني هي الأقدر على الاستجابة السريعة للعديد من الأزمات، نظرا لقربها من المجتمع والفئات المتضررة وفهمها للظروف السياسية والثقافية والاجتماعية.

القبول: في العديد من مناطق حدوث الأزمات، أصبح من الصعب على عاملي المنظمات الدولية في المجال الإنساني الوصول إلى المحتاجين. ونتيجة لذلك، تلجأ المنظمات الدولية بشكل متزايد إلى مقدمي الخدمات الإنسانية الوطنيين لإجراء تقييمات للاحتياجات وتقديم المساعدة والتفاعل مع السكان المحليين.

الارتباط بالتنمية: يمكن أن يؤدي الدعم المباشر لمقدمي الخدمات الإنسانية المحلية إلى زيادة قدراتهم الإدارية وقدرتهم على صنع القرار الانساني، على سبيل المثال حين يساعد المانحون الفاعلين المحليين في بناء شبكة حماية اجتماعية يمكنها امتصاص الصدمات وقت حدوث الأزمات والكوارث الطبيعية فهنا تتماشى أهداف التعاون الإنمائي مع التأهب الإنساني.

زيادة المساءلة: تهتم المنظمات الدولية عادة بالمساءلة من الجهات المانحة أكثر من المساءلة من قبل المستفيدين أو متلقي الخدمات الإنسانية، ولكن حينما تقدم المساعدات الإنسانية من قبل مزودي خدمات إنسانية محليين ولهم جذور راسخة في مجتمعاتهم فإن الفئات المستفيدة تكون أكثر يقظة ويطالبون بخدمة جيدة وعليه فإن إدارة الدفة للمنظمات الأهلية يعمل على تعزيز المساءلة المجتمعية لصالح الفئات المهمشة.

العمل الإنساني للمنظمات الأهلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

نظرة حول الو اقع الإنساني في الارض الفلسطينية:

تستمر الأزمة الانسانية والتي طال أمدها في قطاع غزة، حيث التدهور الحاد في الوضع الإنساني والسياسي وحقوق الإنسان والأمن في قطاع غزة. ويُعزى استمرار الأزمة الإنسانية إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي المستمر، والانقسام الداخلي الفلسطيني وانتهاكات القانون الدولي. فالنظام الصحي على وشك الانهيار بعد سنوات من الحصار وتراجع التنمية؛ ومعدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي في تزايد مستمر، وكذلك العوامل الأساسية الأخرى للاحتياجات الإنسانية. كما تم استنفاد طبقة المياه الجوفية الساحلية المصدر الوحيد للمياه في قطاع غزة عمليا بسبب الإفراط في حفر الآبار واستخراج مياه الشرب، مما أجبر السكان الفقراء على شراء المياه المنقولة بالشاحنات، والتي غالبا ما تكون ذات نوعية رديئة. ويتفاقم هذا التدهور بسبب النقص الكبير في دعم المانحين للسلطة الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والعمليات الإنسانية بشكل عام، مما يقوض قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة بفعالية للاحتياجات المتزايدة.

وفي الضفة الغربيةيتعرض الفلسطينيون لانتهاكات مستمرة من قبل الاحتلال الاسرائيلي بما في ذلك فلسطيني القدس الشرقية. وإذا ما نفذت إسرائيل خطة الضم فسوف تزداد انتهاكات حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية. تشمل الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية؛ مصادرة الأراضي واعتداءات المستوطنين ومصادرة الموارد الطبيعية والاستخدام المفرط في القوة والتعذيب والاستغلال في العمل

واحتجاز الأطفال والتسمم بالتعرض للنفايات السلامة والإخلاء القسري والتشريد إضافة إلى الحرمان الاقتصادي والقيود المشددة على الحركة وهدم المنازل حيث تم تسجيل هدم 137 منزلا في شهر يونيو 2020 فقط وهي أعلى نسبة تم تسجيلها في شهر واحد على الإطلاق.

تمويل العمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة ومدى ملاءمته لالتزامات التوطين:

يعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الشركاء في المجال الإنساني من خلال نظام المجموعات العاملة لتحديد أكثر الاحتياجات أهمية وتحديد الميزانيات المطلوبة. تتضمن نتائج هذا العمل نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية Humanitarian Needs Overview (HNO) وخطة الاستجابة الإنسانية Humanitarian Response Plan (HRP) - كجزء من دورة البرامج الإنسانية، والتي يشارك فيها منسق الشؤون الإنسانية والفريق القُطري الإنساني مع المانحين، محلياً وعالمياً لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ الخطة. وبذلك، يتم إدارتها من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يشرف على اختيار الشركاء المنفذين للمشاريع ويراقب مستويات التمويل، ويساعد في الدعوة لتمويل الأولويات الهامة. كما يعتبر تقديم تقارير دقيقة في الوقت المناسب عن التمويل الإنساني من جميع الشركاء والجهات المانحة لنظام المتابعة المالي عاملاً رئيسياً لتمكين إنجاز هذا العمل.

مقاربة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحقيق توطين العمل الإنساني:

زيادة دعم القدرات المؤسسية لمقدمي الخدمات الإنسانية المحليين والوطنيين

يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع مجموعة متنوعة من الشركاء المنفذين على زيادة الدعم لمقدمي الخدمات الإنسانية المحليين وبناء قدراتهم. وكجزء من هذا العمل، يقوم المكتب بتقييم قدرات الشركاء؛ حيث يتم تقييم قدرات الحوكمة والقدرات المؤسسية والاستجابة، وقدرات التنسيق والعمل ضمن شراكات حقيقية متوازنة، والقدرات الداخلية والمالية. ويتم تصنيف الشركاء المؤهلين -بناءً على الدرجة الفردية التي تم الحصول عليها أثناء التقييم-في ثلاث فئات على مستوى المخاطر (منخفضة، متوسطة، عالية). تحدد الدرجة أيضًا الطرق التشغيلية وآليات المراقبة المناسبة التي ستنطبق على إدارة مشروع الشريك.

تحقيق نسبة لا تقل عن 25 في المئة من التمويل الإنساني للمنظمات الأهلية:

لقد شملت خطة الاستجابة الانسانية في الأراضي الفلسطينية للعام 2020، ما مجموعه 199 مشروعًا، سوف تنفذه 85 منظمة، من بينها 43 منظمة غير حكومية محلية، و32 منظمة غير حكومية دولية و10 وكالات تابعة للأمم المتحدة. وفي نفس السياق وبحسب آخر تحديث من قبل صندوق العمل الإنساني للأراضي الفلسطينية والصادر

في شهر يونيو 2020 فإن لدى صندوق العمل الإنساني للأراضي الفلسطينية المحتلة 75 مشروعًا مستمرًا ، بإجمالي 29.8 مليون دولار أمريكي ، لتلبية الاحتياجات العاجلة في كل من قطاع غزة بنسبة (69%) والضفة الغربية بنسبة (31%). تركز المشاريع على مجالات التعليم والأمن الغذائي والصحة والحماية والمأوى (الطوارئ والمواد غير الغذائية) والمياه والإصحاح. ومن بين هذه المشاريع، يتم تنفيذ 43 مشروعًا من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية، و 22 مشروعًا من قبل المنظمات الأهلية، و 10 مشروعات من قبل وكالات الأمم المتحدة. ومن بين المشاريع الـ53 التي نفذتها المنظمات غير الحكومية الدولية أو الأمم المتحدة، يجري تنفيذ 37 مشروعًا بالشراكة مع المنظمات الأهلية. كما تم تمويل 15 مشروعا تم تقديمها من المنظمات الأهلية المحلية في قطاع غزة ضمن صندوق الطوارئ Humanitarian Pool Fund بما نسبته 28 % من إجمالي التمويل المقدم لقطاع غزة.

توصيات لجعل توطين العمل الإنساني أكثر فاعلية:

هناك بعض الخطوات التي يجب اتخاذها في أي استجابة محتملة للتأكد من أن جدول أعمال المانحين والمنظمات الدولية يسعى نحو عمل إنساني فعال منها:

الشفافية:

يجب على المانحين إبلاغ الشركاء المحليين بفرص التمويل، وتزويدهم بفرصة عادلة للتقدم. كما يجب إزالة أي عوائق، بما في ذلك اللغة، قدر الإمكان حتى يتم توفير المعلومات باللغات المحلية. إضافة إلى مشاركتهم في إعداد الخطط السنوية ووضع أولويات التدخل وعدم الاقتصار فقط على تنفيذ المشاريع.

تقديم تمويل عالي الجودة:

يجب على الجهات المانحة التأكد من أن تكون التكاليف التشغيلية الممنوحة للمنظمات الأهلية المحلية ومزودي الخدمات الإنسانية متوازنة مع ما يتم منحه للمنظمات الدولية، حيث أن المنظمات الأهلية كما المنظمات الدولية لديها مصاريف تشغيلية ومصاريف إدارية، إضافة إلى التكاليف الخاصة ببناء القدرات المؤسسية لمزودي الخدمات الإنسانية وبناء قدرات موظفيهم. إن مراعاة توفير تمويل متعدد السنوات ومراع لكافة الأعباء المالية التي تتكبدها المنظمات الأهلية يعد أساسا قويا لبناء القدرات ويسمح لمزودي الخدمات الإنسانية بالاحتفاظ بموظفيهم مما يساهم في استقرار المنظمات المحلية ويزيد من جودة الخدمات المقدمة. ويجدر الإشارة إلى أن المنظمات الأهلية هي الأكثر فاعلية من حيث التكلفة وبالتالي يؤدي تنفيذ المشاريع من خلال المنظمات الأهلية إلى تقديم مساعدات أكثر للمحتاجين.

الانخراط في شراكة عادلة:

من الضروري على المانحين ضمان تحقيق الشراكة العادلة مع المنظمات الأهلية المحلية وأن تقوم الشراكة على نفس الأساس الذي ستكون عليه مع الاطراف الاخرى حيث ان التوطين هو عملية الاعتراف والتفويض بالقيادة وصنع القرار للجهات الفاعلة الوطنية في العمل الإنساني.

تمكين البيئة السياسية والتشريعية:

يجب على المانحين الجمع بين تنميتهم ومشاركتهم الإنسانية في الحوار السياساتي عند الحاجة واستخدام صوتهم الدبلوماسي للمساعدة في إنشاء مساحة تشريعية مناسبة للمنظمات الأهلية. على سبيل المثال، عندما تمنع التشريعات الوطنية المنظمات غير الحكومية المحلية من تلقي أموال أجنبية أو الوصول إلى مناطق معينة، يمكن للجهات المانحة الدخول في حوار سياسي مع الحكومة للتغلب على تلك القيود.

المراجع:

Disasters & Emergencies Preparedness Program – Localisation in practice by K.Van Brabant & S. Patel Global monitoring initiative June, 2018.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Localisation-In-Practice-Full-Report-v4.pdf

موقع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية www.ochaopt.org

IASC Definition of 'Local' and 'National Actors' – a barrier to achieving Grand Bargain localisation commitments

Secretary-General of the OECD, localizing the response.
http://www.oecd.org/development/humanitarian-donors/docs/Localisingtheresponse.pdf

https://2u.pw/gwE8l localizing eternal policy

Veronique Barbelet; As local as possible, as international as necessary Understanding capacity and complementarity in humanitarian action.
https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/12527.pdf

Athanasios Manis, PhD September 2018; Cost-effectiveness in humanitarian aid: localisation programming.
https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5c6fd634ed915d4a3f35d55e/460_Cost_Effectiveness_of_Localisation.pdf